مظاهر التأويل النحوي في شرح الجمل
لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)

المحاضر: أمجاد بنت صالح الحفير
جامعة القصيم

البريد الإلكتروني Email : mjd.sm@hotmail.com

الكلمات المفتاحية: التأويل– ابن عصفور– شرح الجمل– التضمين– الحمل على المعنى.

كيفية اقتباس البحث
الحفير ، أمجاد بنت صالح ، مظاهر التأويل النحوي في شرح الجمل لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Manifestations of Grammatical Interpretation in the Explanation for Ibn Asfur's Jumal (Died 669 AH)

Lecturer: Amjad Saleh ALHufair
AL-Qassiem University

Keywords : Interpretation - Ibn Asfur - Explanation of Al-Jumal - Inclusion – Inbuilt of the meaning.

How To Cite This Article
ALHufair, Amjad Saleh, Manifestations of Grammatical Interpretation in the Explanation for Ibn Asfur's Jumal (Died 669 AH), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research aims to study some aspects of grammatical interpretation in the Explanation for Ibn Asfur's Jumal and his stance on grammatical texts that conflict with grammatical rules. It investigates how Ibn Asfur reconciles texts that deviate from the rules by using grammatical interpretations present in his explanations, such as Addition, precedence and delay, Inbuilt of the meaning and inclusion. The research concludes with several key findings. One of the main findings is that interpretation indicates diverting speech from its apparent meaning through various manifestations, including Addition, precedence and delay, Inbuilt of the meaning and inclusion. This reflects the flexibility of the Arabic language and its strength and richness, aiding in the understanding of texts that seem to contradict grammatical rules. Additionally, Ibn Asfur aligns with the Basran school of thought, which often resorts to interpretation due to the conflict between texts and their

grammatical rules, unlike the Kufians who accept all auditory evidence and base their judgments on it.

Interpretation is the diversion of speech from its apparent meaning by means of appearances, and its manifestations include: addition, interpretation, implication, and precedence and delay. Interpretation achieves two basic goals: the correctness of the rules and the integrity of the texts. By tracing the manifestations of interpretation in explaining sentences, we note that the majority of the Basrans are the ones who resort to interpretation the most, as a result of the text clashing with their grammatical rules, unlike the Kufians who accept everything they hear and measure it by it.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة بعض مظاهر التأويل النحوي في شرح الجمل لابن عصفور، وموقف ابن عصفور من النصوص النحوية التي تتعارض مع القاعدة النحوية من حيث إرجاع النصوص المخالفة للقواعد إلى صورة تجعلها متفقة مع القواعد من خلال مظاهر التأويل النحوية الموجودة في شرحه، ومنها: الزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتضمين، وخلص البحث إلى نتائج، من أبرزها: أن التأويل يدل على صرف الكلام عن ظاهره بمظاهر، ومن مظاهره: الزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتضمين، وهو مظهر من مظاهر مرونة اللغة العربية، ووجه من وجوه قوتها وثرائها، فهو يعين على فهم النصوص التي تبدو مخالفة للقواعد النحوية، وأن ابن عصفور لا يخرج في هذه القضية عن فلك البصريين فهم أكثر من يلجأ للتأويل؛ نتيجة اصطدام النص بقواعدهم النحوية بخلاف الكوفيون الذين يقبلون كل المسموع ويقيسون عليه.

التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره بمظاهر، ومن مظاهره: الزيادة، والحمل على المعنى والتضمين والتقديم والتأخير.يحقق التأويل هدفين أساسيين هما: صحة القواعد، وسلامة النصوص.تتبع مظاهر التأويل في شرح الجمل نلاحظ أن جمهور البصريين هم أكثر من يلجأ إلى التأويل؛ نتيجة اصطدام النص بقواعدهم النحوية بخلاف الكوفيون الذين يقبلون كل ما يسمع ويقيسونه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلقد بذل العلماء جهودًا كبيرة في صياغة قواعد النحو من خلال استقراء الكلام الفصيح وبناء الأحكام النحوية منه، وبقي عددٌ من النصوص خالفت هذه القواعد مما جعل النحويون يبحثون عن وسيلة للتوفيق بين قواعدهم والنصوص الفصيحة المخالفة لها، فظهرت البدايات الأولى للتأويل النحوي، الذي شكّل ظاهرة نحوية اعتنى فيها النحويون؛ لارتباطها الوثيق بفهم بعض نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، وقد شاعت هذه الظاهرة في المؤلفات النحوية، ومنها (شرح الجمل لابن عصفور) الذي أخترته لدراسة بعض مظاهر التأويل فيه، وقسمته على أربعة مباحث يسبقها تمهيد، ويتلوها خاتمة، وهي: التمهيد وفيه الحديث عن مفهوم التأويل لغة واصطلاحا، والمبحث الأول: الزيادة، والمبحث الثاني: التضمين، والمبحث الثالث: الحمل على المعنى، والمبحث الرابع: التقديم والتأخير، والخاتمة وفيها أهم النتائج.

التمهيد: مفهوم التأويل.

- **التأويل في اللغة:**

التأويل مصدر الفعل الرباعي المضعف عينه (أوّل)، واشتقاقه من الفعل الثلاثي(آل) يؤول بمعنى عاد ورجع، والأول: الرجوع، قال ابن منظور: "وأوّل الكلام وتأوّله: دبره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسره"[١]، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى:" **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ}** [٢] التأويل: التفسير، والمرجع: مصيره"[٣]، ومنه يقال: تأول فلان الآية، أي: نظر إلى ما يؤول إليه معناها.

- **التأويل في اصطلاح النحويين:**

جاء المفهوم الاصطلاحي للتأويل مبنيًا على المفهوم اللغوي من حيث إرجاع النصوص المخالفة للقواعد إلى صورة تجعلها متفقة مع القواعد، وقد عرّفه الجرجاني بـ: "صرف الآية عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله"[٤]، وقال أبو حيان عن التأويل إنما يسوغ: "إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة "[٥].

وقال محمد عيد، التأويل هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"[٦]، ويطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد[٧].

ويرى تمام حسان أن التأويل لم يكن إلا لأمرين، وهما: عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع، وحرص النحاة على تفسير كل ما سُمع في ظل القواعد النحوية والأصول المستقرأة[٨].

وسأذكر بعض المسائل التي أوّل ابن عصفور النصوص فيها على الزيادة، أو التضمين، أو الحمل على المعنى، أو التقديم والتأخير، وأوضح فيها موقف العلماء وابن عصفور خاصة من هذه النصوص.

المبحث الأول: الزيادة

الزيادة في اللغة: ما زاد على الشيء، وهي خلاف النقصان [٩]، والزيادة في النحو: كل ما دخل التركيب لتأكيد المعنى وتقويته بحيث يكون دخوله كخروجه، من غير أن يُفهم أنه دخل لغير معنى.

واختلف العلماء في تحديد مصطلح الزيادة حيث عبر البصريون عنها بالزيادة واللغو، وعبر الكوفيون عنها بمصطلح الحشو والصلة[١٠]، ويرى أغلب النحويين جواز الزيادة في الحروف، لتقوية المعنى وتأكيده، يقول سيبويه في قوله تعالى: **{فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ}**[١١]: "فإنما جاء لأنه ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد"[١٢] ، ويقول ابن جني إن معنى الزيادة: "إنما جيء بها توكيدًا للكلام"[١٣].

وتعد الزيادة من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة؛ لتضفي نوعًا من الاتساق بين صيغ التراكيب، ومن المواضع التي تطرد فيها زيادة بعض الحروف، وهي:

١-(الباء) وتزاد مع المبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعول، وخبر ليس، وخبر ما الحجازية[١٤].

٢-(مِنْ) وتزاد بثلاثة شروط، وهي أن تكون مع النكرة، وأن تكون عامة، وأن تكون في غير الموجب[١٥].

٣-(إنْ) وتزاد غالبا بعد (ما) النافية[١٦].

٤-(ما) وتزاد لإفادة التوكيد[١٧].

٥-(لا) وتزاد أيضًا للتوكيد ويبطل عملها[١٨].

ومن المسائل التي أوّل ابن عصفور شواهدها على الزيادة في شرحه:

المسألة الأولى: دخول (لام) الابتداء في خبر (لكنَّ).

يَلُومُونني فِي حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلي ... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[١٩]

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله:(لعميد) حيث دخلت (لام) الابتداء على خبر (لكنَّ).

وهذا مما منعه البصريون فهو عندهم من الشاذ الذي لا يقاس عليه[٢٠]، وجائز عند الكوفيين؛ وعلتهم أن (لكنّ) مركبة زيدت فيها اللام والكاف، وكذلك القياس بجواز دخولها على خبر (إن) فكذلك الأمر مع (لكنّ)[٢١]، يقول ابن عصفور:" وأمّا أهل الكوفة فإنّهم جوزوا دخول اللام في خبر (لكنّ) حيث يجوز في خبر (إنّ)"[٢٢]، واستدلوا على ذلك بالشاهد الشعري السابق.

وتبع الفراء الكوفيين في أن أصل(لكنّ) مركبة حيث يقول: "وإنّما نصبت العربُ بها إذا شُددّت نونها؛ لأن أصلها: إنّ عبد الله قائمٌ. فزيدت على (إن) (لام) و(كاف) فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا، ألا ترى أن الشاعر قال: ولكنني من حبها لكميد ، فلم تدخل (اللام) إلا لأن معناها(إنّ)"[٢٣].

وقد أوّلها ابن عصفور بأن (اللام) زائدة، وليست لام الابتداء، حيث يقول:" فأدخل (اللام) في خبر (لكنّ) ، وهذا لا دليل فيه؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا، فيمكن أن تكون اللام زائدة"[٢٤]، ومن أبرز النحاة الذين ذهبوا إلى هذا التأويل ابن يعيش حيث يقول:" يجوز أن تكون اللام هنا زائدة"[٢٥] ، وكذلك ابن مالك في شرح التسهيل، وابن هشام في المغني، والأشموني في شرحه[٢٦].

وقال ابن خروف خلال شرحه(لكنّ) في الشاهد السابق: "والأكثر الأعرف ألا تدخل؛ لتضمنها معنى الاستدراك، واتصالها بما قبلها من طريق المعنى"[٢٧].

وأرى ترجيح ما ذهب إليه جمهور البصريين وهو عدم جواز دخول لام الابتداء في خبر(لكنّ)؛ للسماع والقياس، أما السماع فلقلة المسموع، و ما سُمع فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وأما القياس فلأن (لام الابتداء) لا يستقيم دخولها في خبر (لكنّ)، وإنما استقام دخولها مع (إنّ)؛ لموافقتها لها بالمعنى الذي يفيد التوكيد بخلاف (لكنّ) فلا تفيد معنى التوكيد.

المسألة الثانية: دخول (إنْ) المخففة من الثقيلة على الأفعال غير الناسخة.

شَـلّتْ يَمينُـكَ إنْ قتلـتَ لَمسُـلِمًا حَلّـتْ عليـكَ عقُوبـةُ المتَعمِّـدِ[٢٨]

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله:(إن قتلت لمسلما) حيث دخلت (إنْ) على الفعل(قتلت) وهو فعل غير ناسخ، والأصل أنها إذا خففت تدخل على المبتدأ والخبر وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال[٢٩].

ويرى الكوفيون جواز دخول (إنْ) على الفعل غير الناسخ؛ لأن مذهبهم قائم على منع إعمال (إن)، فلا مانع من دخولها على الأفعال الناسخة وغيرها، ويستدلون على ذلك بالشاهد السابق، و(إنْ) عندهم نافية بمعنى (ما)، و(اللام) في (لمسلما) استثنائية بمعنى(إلا)[٣٠].

وقد تأول بعض النحاة البيت السابق، من ذلك: ذهب الكسائي إلى أن (إنْ) إذا دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون[٣١].

وذهب الأخفش إلى جواز دخول(إنْ) مطلقا على الأفعال ناسخة أم غير ناسخة، وصحة القياس عليه حيث يقول:" يقاس على ذلك فيجوز: إنْ قعد لأنا، وإنْ ضرب زيدًا لعمرو. كما جاز إنْ كان صالحا لزيدٌ، وإنْ ظننت عمرا لصالحا"[٣٢].

وقال أبو حيان بعد أن ذكر مذهب الأخفش: "وعند غيره من البصريين هو من القلة بحيث لا يقاس عليه"[٣٣].

ويرى ابن عصفور دخول (إنْ) على الأفعال غير الناسخة من القلة التي لا يقاس عليها، وهو بذلك يوافق البصريين[٣٤]، وقد أوّل دخولها في البيت السابق بأن (اللام) قد تكون زائدة، حيث يقول:" وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه، على أنه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة، ويكون اسم إن مضمرًا؛ لأن مجيء اسم إن مضمرًا بابه أن يجيء في ضرائر الشعر، ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأمّا المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه إلا أن تكون زائدة"[٣٥].

ووصف بعض النحاة ما جاء في كلام العرب في هذا الباب بالشذوذ، ومنهم ابن يعيش، والمالقي[٣٦].

والذي يترجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون عندما جعلوا المسموع من القليل الذي لا يقاس عليه، وتأويل ابن عصفور فيه تكلف واضح بدليل قوله احتمال أن يكون اسم (إن) مضمرا، وهذا لا يجوز القياس عليه؛ لأن بابه الضرورة الشعرية كما ذكر.

وقول الكوفيين، والكسائي إن (اللام) بمعنى (إلا) الاستثنائية قول لا دليل له، ولم يرد شيء من ذلك في كلام العرب كما قال أبو البركات الانباري [٣٧].

المبحث الثاني: التضمين

في اللغة ضمّن الشيء الشيء: أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه[٣٨]، وقد وضح ابن هشام التضمين بقوله: "قد يشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"[٣٩].

والتضمين في اللغة كثير حتى قال فيه ابن جني: "وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف"[٤٠].

ويعد التضمين من مظاهر التأويل النحوي، فمن الشواهد التي أوّلها ابن عصفور على التضمين في شرحه:

المسألة الأولى: مجيء حرف الجر (الباء) بمعنى (عن)

فـــإنْ تَســـألوني بالنِّســـاءِ فـــإنّني بَصِـــيرٌ بـــأدواءِ النســـاءِ طَبِيـــبُ[٤١]

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله:(فإن تسألوني بالنساء) حيث جاءت (الباء) بمعنى (عن) أي: عن النساء.

ويرى ابن عصفور بطلان ذلك بقوله: "زعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض، وبمعنى (عن)، وذلك باطل"(٤٢)، واستدلوا بالشاهد السابق، وبقوله تعالى:**{فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}**(٤٣)، ويرد عليهم بأنه لا حجة لهم على ذلك؛ لأنه قد يتصوّر أن الباء للسبب، وأوّلها على التضمين حيث يقول: "وقد يتخرج ذلك على وجه آخر، وهو أن يكون الفعل مضمنًا معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته، فكأنه قال: فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن، وكأنه قال: فاطلب به خبيرا؛ لأن السؤال طلب في المعنى"(٤٤).

وقد أنكر البصريون أن تكون الباء بمعنى(عن)، وأوّلوا الآية السابقة على أن (الباء) للسببية"(٤٥)، وقد رد ابن هشام هذا التأويل بقوله: "في التأويل بُعد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه"(٤٦).

ونسب أبو حيان في تفسير البحر المحيط جواز مجيء الباء بمعنى (عن) إلى الأخفش والزجاج(٤٧).

ونجد المرادي قد ذكر قول الأخفش في مجيء الباء بمعنى (عن) بعد السؤال أنه منقول عن الكوفيين(٤٨).

المسألة الثانية: مجيء حرف الجر (على) بمعنى (الباء)

فكأنَّهنَ رِبَابَةٌ وكأنّهُ يَسِرٌ يَفيضُ على القِدَاحِ ويَصدُعُ(٤٩)

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله: (يفيض على القداح) حيث جاء حرف الجر (على) بمعنى (الباء) أي: يفيض بالقداح.

ذكر ابن عصفور أن طائفة من النحويين زعموا أن (على) بمعنى (الباء)، واستدلوا بالشاهد السابق، ورد عليهم بأن لا حجة لهم على ذلك، وأوّل البيت الشعري على التضمين بقوله:" وهذا لا حجة فيه؛ لأنه قد يُضمن معنى يحمل على القداح"(٥٠).

وقال الفراء: "والعرب تجعل (الباء) في موضع (على)، رميت على القوس وبالقوس"(٥١).

وقال ابن قتيبة: "و(على) بمعنى (الباء) يقال: اركب على اسم الله، أي باسم الله"(٥٢)، واستشهد بالبيت السابق.

وقال الأخفش في تفسير الآية:**{حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ}**(٥٣)"وقال بعضهم (على أن لا أقول) والأولى أحسنهما عندنا، أراد: واجب على أن لا أقول، والأخرى (أنا حقيق على أن لا أقول على الله) يريد: بأن لا أقول على الله"(٥٤).

وقال في موضع آخر:"وليس ذلك بالمطرد. لو قلت: ذهبت على زيد تريد بزيد. لم يجز"(٥٥).

وذكر ابن هشام من معاني (على) موافقة(الباء)، واستشهد بالآية السابقة، وقد قرأ أبي بن كعب الآية المتقدمة بالباء[٥٦]، وقال المرادي بعد ذكر هذه القراءة: "فكانت قراءته تفسيرًا لقراءة الجماعة"[٥٧].

وأرى ترجيح ما ذهب إليه الأخفش في كون مجيء (على) بمعنى(الباء) ليس مطردًا.

المبحث الثالث: الحمل على المعنى

وأصل اللغة أن المعنى محمول على اللفظ وهو الشائع الجاري في لغة العرب[٥٨]، قال المبرد: "اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ، وذلك قولك: ما جاءني غير زيد وعمرٌو. حمل (عمرو) على الموضع؛ لأن معنى قوله (غير زيد) إنما هو: إلا زيدٌ، فحمل (عمرو) على هذا الموضع"[٥٩].

وقد وضحه ابن هشام بقوله: "أن يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[٦٠].

وهو من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد المطابقة، وهو بدوره يبدأ بالأحكام المأخوذة عن القاعدة، ومحاولة إسباغها على النص[٦١].

وتكمن أهميتها في أنه وسيلة لتنظيم العلاقة بين النص اللغوي والقاعدة النحوية مما أدجى إلى معالجة كثير من المخالفات اللفظية [٦٢]، وقد قال ابن جني: "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعًا"[٦٣].

ومن الشواهد التي أوّلها ابن عصفور على الحمل على المعنى في شرحه:

المسألة الأولى: إعمال اسم الإشارة عمل (كان) وأخواتها.

قال تعالى: **{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}**[٦٤].

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله:(هذا بعلي شيخا) حيث دخل اسم الإشارة (هذا) على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، وعملَ عملُ (كان) وأخواتها، فرفع ما كان مبتدأ على أنه اسم للتقريب (بعلي)، ونصب الخبر على أنه خبر للتقريب (شيخا)، وهذا مذهب الكوفيين[٦٥].

وأما البصريون فيعربون الاسم المنصوب بعد (هذا) حالا، فـ(شيخا) في الآية السابقة عندهم منصوبة على الحال[٦٦]، قال سيبويه: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا...، فـ(هذا) اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله...، والمعنى أنك تريد أن تنبّه له منطلقا لا تريد أن تعرّفه عبد

الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله"[٦٧].

وقال الأعلم الشنتمري شارحًا عبارة سيبويه السابقة: "واعلم أن العامل في الحال في قولك: هذا زيد منطلقا الإشارة أو التنبيه، فإن أعملت التنبيه، فالتقدير: انظر إليه منطلقا، وإن أعملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقا، والمقصد أنك أردت أن تنبه المخاطب لزيد في حال انطلاقه"[٦٨].

وذكر الزجاج أن (شيخا) منصوبة على الحال، وأن نصبها على الحال من لطيف النحو وغامضه[٦٩].

وقال ابن السراج: "وقال قوم: عن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين(ها) و(ذا) وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائما وها أنا ذا جالسا...، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب، وهو إذا كان الاسم ظاهرا جاء بعد هذا مرفوعا، ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال"[٧٠].

وقرأ ابن مسعود**{شَيْخًا}** بالرفع[٧١] على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي هو شيخ، أو (بعلي): بدل من المبتدأ، و(شيخ): خبر، أو يكونا معا خبرين[٧٢].

ووافق ابن عصفور البصريين حيث يقول: "ومما يدل على أن المنصوب حال التزام التنكير فيه، ولو كان خبرًا لسمع من كلامهم معرفة"[٧٣]، وردّ مذهب الكوفيين وعلل ذلك بأن: "(هذا) اسم فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب"[٧٤]، وأوّل الآية السابقة بالحمل على المعنى، فجعل (هذا) مبتدأ وما بعده خبرا[٧٥].

والظاهر أن ما ذهب إليه الكوفيون غير مقبول، والرد عليهم هو ما رده ابن عصفور عليهم، إذا لا مجال لقياس (هذا) على (كان)؛ لأنها اسم إشارة ولابد أن يكون لها محل من الإعراب، وإذا صار توضيح فلا محل لها من الإعراب.

المسألة الثانية: مجيء خبر (جعل) فعل مضارعا وقد رفع اسما ظاهرا.

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوبي فَأَنْهضُ نهضَ الشَّارِبِ الثَمِلِ[٧٦]

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله: (جعلت يثقلني ثوبي) حيث وقع خبر (جعل) مضارعا (يثقلني) وقد رفع اسما ظاهرا وهو (ثوبي) مضاف إلى ضمير عائد إلى اسم (جعل) كما يدل ظاهر البيت، وهذا غير جائز عند النحويين؛ لأنهم يشترطون في أفعال الشروع أن تكون أخبارها مضارعة رافعة لضمير مستتر يعود إلى الاسم[٧٧].

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنه ربما جاء خبر(جعل) جملة اسمية وفعلية مصدرة بـ (إذا)؛ واستشهد بالبيت السابق، وعلل عدم مجيء الفاعل ضميرا بقوله: "جاء فاعل الفعل المخبر به غير ضمير الاسم؛ لأن المعنى: وقد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف، فصح ذلك" [٧٨].

ويرى ابن هشام أن (ثوبي) في البيت السابق بدل اشتمال من تاء (جعلت) وليست فاعل (يثقلني)[٧٩].

أما ابن عصفور فقد أوّل الشاهد السابق على وجهين أحدهما أن يكون محمولا على المعنى فكأنه قال: أثقل بثوبي؛ لأنه إذا أثقله ثوبه فقد ثقل هو بثوبه[٨٠].

لمسألة الثالثة: تثنية (كلا) بدليل الإخبار عنها إخبار المثنى.

كلاهما لا يطلقان[٨١]

موضع التأويل في الشاهد النحوي قوله: (كلاهما لا يطلقان) حيث جاءت (كلا) مثنى و أُخبر عنها إخبار المثنى.

(كلا)و(كلتا) موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين أنهما اسمان مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى مثل كلمة (زوج) الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، ومذهب أهل الكوفة أنهما مثنيان لفظا ومعنى وقد استدلوا باستعمال العرب لهما[٨٢].

وذكر الفراء أن بعض العرب يجري (كلا) مجرى المثنى مع الظاهر كما يجري الجميع مجراه مع المضمر، وحكى: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين. وعزاها إلى كِنانة ووصفها بالقلة والقبح.[٨٣]

وقال المبرد في (كلا): "اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنما أضفت واحدًا إلى اثنين. ألا ترى أنك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق"[٨٤].

وقد وافق ابن يعيش جمهور البصريين حيث يقول: "اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى، والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردًا نحو قولك: كلا أخويك مقبل"[٨٥].

وقد ردّ ابن عصفور على مَنْ زعم أن (كلا، كلتا) مثنيان بدليل إخبار العرب عنهما إخبار المفرد، وتأول الشاهد السابق بأنه ضعيف، وعلل حمله على المعنى بقوله: "لأن (كلا) و(كلتا)وإن كان مفردي اللفظ فهما مثنيان في المعنى"[٨٦].

المبحث الرابع: التقديم والتأخير

التقديم لغة: مصدر الفعل (قَدَّم)، وقدم القوم: سبقهم، وقدّمه: ضد أخره. وقدَّم بين يديه، أي تقدَّم.

التأخير لغة: ضد التقديم، ومؤخر كل شيء خلاف مقدمه، وأخّر الشيء: جعله بعد موضعه[٨٧].

التقديم والتأخير اصطلاحًا: هو أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السِّياق، فيتقدّم ما الأصل فيه أن يتأخر، ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدَّم، والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين يختلف ما إذا كان الترتيب لازم (الرتبة المحفوظة)، أم غير لازم (الرتبة غير المحفوظة)، ففي الأولى لا يجوز أن تتقدم إحدى الكلمتين على الأخرى، ويجوز في الثانية دون أن تتصف بالخطأ النحوي[٨٨].

وقد حدد النحاة حالات لا يجوز فيها التقديم والتأخير منها – على سبيل المثال لا الحصر– : الحروف التي لها الصدارة في الكلام كالاستفهام، والنفي، ولام الابتداء فلا يقدم ما بعدها عليها، والصفة لا تقدم على الموصوف، والصلة لا تقدم على الموصول، والمضاف إليه لا يقدم على المضاف[٨٩]، وما سواها من الحالات التي حددها النحاة فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير إذا كان المعنى واضحًا، وليس فيه لبس وهو دائر بين الوجوب والجواز، ومن المسائل التي أوّلها ابن عصفور على التقديم والتأخير في شرحه:

المسألة الأولى: إعمال اسم الفاعل من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام.

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ من شروط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على نفي أو استفهام[٩٠]، وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال اسم الفاعل من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام، ووافقهم ابن مالك؛ لقوَّة شبهه بالفعل، فيجيزون: ضاربٌ زيدٌ عمرا، ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدَّ مسد الخبر[٩١].

ومما أُستدِلَّ به قوله تعالى:**{وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا}**[٩٢] حيث أوَّل جمهور البصريين الآية على التقديم والتأخير، حيث إن (دانية) خبر مقدم و(ظلالها) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع حال، ومعناها: لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا، والحال أن ظلالها دانية عليهم. وتبعهم في ذلك ابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام[٩٣].

وعند الأخفش، وابن الأنباري برفع (دانية) على قراءة أبي حيوة[٩٤]، فـ(دانية) مبتدأ ولم يتقدمه استفهام ولا نفي، و(ظلالها) فاعل سدَّ مسد الخبر[٩٥].

والذي أراه أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل إلا إذا سبق بنفي أو استفهام؛ لأنه ضعيف في العمل، وهو فرع عن الفعل فيقوى بالاعتماد.

المسألة الثانية: الجمع بين الفاعل والتمييز في باب (نعم وبئس):

إذا جاء فاعل نعم وبئس ظاهرًا فإنه لا يحتاج إلى تمييز، وإن جاء ضميرًا احتاج إليه، وذلك أن أصل التمييز ألا يجتمع مع الفاعل الظاهر؛ لأنه إنما أُتي به ليفسَّر جنس الممدوح أو المذموم

حين لم يتبين بالإضمار، فإذا أُظهر كان الجنس بيِّنًا بنفسه، مستغنيًا عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعًا بين العوض والمُعوض منه[٩٦]، وقد اختلف النحاة في الجمع بين الفاعل والتميز في (نعم وبئس) لوجود السماع، ومن ذلك أنه لا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نِعم وبئس) فلا يقال: نعم الرجلُ رجلًا زيد، إذ لا إبهام يرفعه التمييز، وذلك عند سيبويه وابن جني وابن يعيش واختاره ابن هشام والأشموني[٩٧]. وما جاء به السماع فمؤول عندهم.

وعند المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري لا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نِعم وبئس) فيُقال: نعم الرجلُ رجلًا زيد[٩٨]، واستدلوا بالقياس والسماع، فالقياس أن التمييز قد ورد للتأكيد لا لرفع الإبهام[٩٩]، مثل قوله تعالى: **{إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا}**[١٠٠]، وقول الشاعر:

تَــزَوَّدْ مِثْــلَ زَادِ أَبِيْــكَ فِيْنَــا فَــنِعْمَ الــزَادُ زَادُ أَبِيْــكَ زَادَا [١٠١]

أما ابن عصفور ذكر في شرح الجمل أنه لا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييز ظاهر، وفي المقرب اتخذ موقفًا وسطا فقال: إنْ أفادَ التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجلُ فارساً زيدٌ، وإنْ لم يُفِدْ لا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ؛ لأن التمييز لم يأتِ بمعنى جديد[١٠٢].

وقد أوّل ابن عصفور البيت السابق والذي ظاهره أنه جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة في قوله: (فَنِعْمَ الزَادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا) أنَّ (زادًا) معمول لـ(تزود) وتكون مفعولًا به و(مثل) منصوب على الحال وهو في الأصل صفة لـ(مثل) فقُدِّم فانتصب على الحال؛ لأن النكرة إذا تقدَّمت نصبت على الحال تقديره: تزوَّد زادًا مثل زاد أبيك فينا [١٠٣].

المسألة الثالثة: الحكم عند مجيء اسمان أحدهما معرفة والآخر نكرة في نواسخ الابتداء:

ذهب الجمهور إلى أنه إذا اجتمع في نواسخ الابتداء معرفة ونكرة، جُعل الاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة تقول: كان عمرو كريمًا، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة فلا تقول: كان كريمٌ عمرا إلا في ضرورة شعر[١٠٤]. وجوَّز ذلك ابن مالك اختيارًا بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة؛ لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهًا بالفاعل، والمنصوب مشبّهًا بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل[١٠٥]. ومما جاء من ذلك قوله:

قِفِــي قَبــلَ التفــرُقِ يَــا ضُــبَاعَا وَلَا يَــكُ موقــفٌ مِنــكِ الوَدَاعَــا [١٠٦]

موضع التأويل في الشاهد النحوي حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرُها معرفة وهو (الوداعا).

وقد تأوّل ابن عصفور هذا الشاهد على أنه من قبيل القلب حيث جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبرًا، وما ينبغي أن يكون خبرًا مبتدأ، وذلك بالنظر إلى اللفظ، فجعل الخبر مخبرًا عنه في اللفظ والمخبر عنه خبرا [١٠٧].

أما المبرد وابن السراج والفارسي وابن هشام فخرجوه على الضرورة [١٠٨]. ومما حسَّن ذلك كما ذكر ابن يعيش وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الّذي هو (منك)؛ والتّقدير: موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة[١٠٩].

ويظهر لي أن مذهب جمهور النحاة هو الأقرب إلى الصواب؛ حتى يكون الكلام واضحًا لا غموض فيه، وحتى تحصل الفائدة.

الخاتمة

وبعد، في نهاية هذا البحث، هذه بعض النتائج التي خرجت بها:

١-يعد التأويل مظهرًا من مظاهر مرونة اللغة العربية ووجهًا من وجوه قوتها وثرائها، فهو يساعد على فهم النصوص التي تبدو مخالفة للقواعد النحوية.

٢-التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره بمظاهر، ومن مظاهره: الزيادة، والحمل على المعنى والتضمين والتقديم والتأخير.

٣-يحقق التأويل هدفين أساسيين هما: صحة القواعد، وسلامة النصوص.

٤-تتبع مظاهر التأويل في شرح الجمل نلاحظ أن جمهور البصريين هم أكثر من يلجأ إلى التأويل؛ نتيجة اصطدام النص بقواعدهم النحوية بخلاف الكوفيون الذين يقبلون كل ما يسمع ويقيسونه.

٥-لا يخرج ابن عصفور في هذه القضية عن مدار البصريين، فقد نجده ميالا إلى كل ما تهدمه يميل القاعدة النحوية.

الهوامش

(١) لسان العرب: ١/ ١٧٢، مادة (أول)
(٢) سورة آل عمران، آية: ٧
(٣) مجاز القرآن:١/ ٨٦
(٤) التعريفات:٥٢
(٥) التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٠
(٦) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء : ١٥٧
(٧) ينظر أصول التفكير النحوي:٢٣٣

(٨) ينظر الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٨
(٩) ينظر لسان العرب: ٣/ ١٩٧، مادة (زيد)
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش:٨/ ١٢٨
(١١) سورة النساء، آية: ١٥٥
(١٢) الكتاب: ١/ ١٨٠-١٨١
(١٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٣٣
(١٤) ينظر شرح المفصل:٨/٢٣
(١٥) ينظر المصدر السابق: ٨/١٢
(١٦) ينظر المصدر السابق: ٨/ ١٢٨-١٣٠
(١٧) ينظر شرح المفصل:٨/١٣١-١٣٣
(١٨) ينظر شرح المفصل: ٨/ ١٣٨
(١٩) بيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ويروى برواية أخرى:(لكميد)، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري:١٧١، وشرح الجمل لابن عصفور:١/٤٣٠، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: ٣١٠، وشرح ابن عقيل:١/٣٣٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٠/ ٣٦١
(٢٠) ينظر مذهبهم في الإنصاف:١٧١
(٢١) ينظر الإنصاف: ١٧١، وشرح المفصل: ٨/ ٦٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك:١/ ٤٩٢، وشرح ابن عقيل:١/٣٣٣
(٢٢) شرح الجمل: ١/٤٣٠
(٢٣) معاني القرآن: ١/ ٤٦٥- ٤٦٦
(٢٤) شرح الجمل:١/ ٤٣٠
(٢٥) شرح المفصل: ٨/ ٦٤
(٢٦) ينظر شرح التسهيل: ٢/٢٩، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٩٢، ومغني اللبيب:٣/ ٥٤٧، وشرح الأشموني: ١/ ١٤٠-١٤١
(٢٧) شرح الجمل: ١/ ٤٥٧
(٢٨) بيت من الكامل، لعاتكة بنت زيد بن عمرو القرشية ترثي زوجها الزبير بن العوام، وهو في الإنصاف: ٥٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٠، ورصف المباني: ١٩١ ، وخزانة الأدب: ١٠/ ٣٧٣
(٢٩) ويراد بها: كان وأخوتها، وكاد وأخواتها.
(٣٠) ينظر مذهبهم في الإنصاف: ٥٠٨، و رصف المباني:١٩١،
(٣١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٦٧
(٣٢) ينظر قول الأخفش في الارتشاف: ٣/ ١٢٧٤، وشرح ابن عقيل:١/ ٣٥٠
(٣٣) الارتشاف: ٣/ ١٢٧٤
(٣٤) ينظر مذهب البصريين في الإنصاف: ٥٠٨
(٣٥) شرح الجمل: ١/ ٤٣٨-٤٣٩
(٣٦) ينظر شرح المفصل: ٨/ ٧٢ ، ورصف المباني: ١٩١

(٣٧) الإنصاف: ٥٠٩، وينظر نماذج أخرى للتأويل على الزيادة في شرح الجمل:١/ ٤١٥، ٤١٦، ٤٩٤، ٥٠٥، ٢/ ٣٨،١٣٩، ١٤٢، ٢١٣، ٢٨١

(٣٨) ينظر لسان العرب: ٢٩/ ٢٦١٠، مادة (ضمن)

(٣٩) مغني اللبيب:٦/ ٦٧١

(٤٠) الخصائص: ٢/ ٣١٠

(٤١) بيت من الطويل، لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه:١١، والأزهية للهروي:٢٨٤، وشرح الجمل: ١/ ٤٩٣، ورصف المباني: ٢٢٢، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٤١، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٣٨

(٤٢) شرح الجمل: ١/ ٤٩٣

(٤٣) سورة الفرقان ، آية:٥٩

(٤٤) شرح الجمل:١/ ٤٩٧

(٤٥) مغني اللبيب:٢/ ١٣٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٣٨

(٤٦) مغني اللبيب: ٢/ ١٣٨

(٤٧) ينظر: ٦/ ٤٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٧٣

(٤٨) الجنى الداني: ٤١، ولم أقف على قول الأخفش في معانيه.

(٤٩) بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين١/ ٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة: ٥١٧، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي: ٣٧٨، وشرح الجمل:١/ ٥١١، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤/ ٢٤٤٠

(٥٠) شرح الجمل: ١/ ٥١١

(٥١) معاني القرآن: ١/ ٣٧٨، وتفسير البحر المحيط : ٤/ ٣٥٦

(٥٢) أدب الكاتب: ٥١٧

(٥٣) سورة الأعراف، آية: ١٠٥

(٥٤) معاني القرآن : ٣٣٤

(٥٥) تفسير البحر المحيط: ٤/ ٣٥٦

(٥٦) مغني اللبيب: ٢/٣٧٨-٣٧٩

(٥٧) الجنى الداني: ٤٧٧، وينظر نموذج آخر للتضمين في شرح الجمل: ١/٥١٢

(٥٨) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة: ٣/ ٢٨٦- ٢٨٧

(٥٩) المقتضب: ٣/ ٢٨١

(٦٠) مغني اللبيب:٦/ ٦٢٧

(٦١) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٥١

(٦٢) ينظر المرجع السابق: ٢٥١

(٦٣) الخصائص: ٢/ ٤١١

(٦٤) سور هود، آية:٧٢

(٦٥) التقريب مصطلح كوفي يراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان) فيرتفع ما كان مبتدأ على أنه اسم للتقريب وينصب الخبر على أنه خبر له. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٢، ومجالس ثعلب: ١/ ٤٤، ومصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله الخثران: ٩٤

(٦٦) ينظر معاني القرآن للاخفش: ٣/ ٦٣، وتفسير البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤

(٦٧) ينظر الكتاب: ٢/ ٧٨ (بتصرف).
(٦٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ٨٠-٨١
(٦٩) معاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٣
(٧٠) ينظر الأصول في النحو:١/ ١٥٣-١٥٤
(٧١) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨٥، وإعراب القران للنحاس: ٢/ ٢٩٤، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٦٤
(٧٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٦٤، والكشاف للزمخشري: ٢١٧/٣، وتفسير البحر المحيط:٥/ ٢٤٤
(٧٣) شرح الجمل: ١/ ٣٧٨
(٧٤) المصدر السابق: ١/ ٣٧٧
(٧٥) ينظر المصدر السابق: ١/ ٣٧٧
(٧٦) بيت من البسيط، ويروى براوية آخري:(الشارب السكر)، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه:١٨٢، ولأبي حية النمري في ديوانه: ١٤٠، وبلا نسبة في شرح الجمل: ٢/ ١٧٩، والمقرب لابن عصفور:١/ ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٩٠، ومغني اللبيب: ٦/ ٢١٧ ، و همع الهوامع:١/ ٤١٠ ، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٥٩
(٧٧) ينظر المقرب لابن عصفور: ١/ ١٠٠-١٠١، وشرح الجمل: ٢/ ١٧٩
(٧٨) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٣٩٠، ٣٩٨
(٧٩) ينظر مغني اللبيب: ٦/ ٢١٨، والتصريح للأزهري: ١/ ٢٨٠
(٨٠) الوجه الثاني: أن يكون على حذف المضاف. ينظر شرح الجمل: ٢/ ١٧٩
(٨١) بيت من الرجز، ولم أقف على قائله، ولا على بقيته. وهو في شرح الجمل: ١/ ٢٧٨
(٨٢) ينظر الإنصاف:٣٥٥، والارتشاف:٥٥٨
(٨٣) ينظر معاني القرآن: ٢/ ١٨٤
(٨٤) المقتضب: ٣/ ٢٤١
(٨٥) شرح المفصل: ١/ ٥٤
(٨٦) شرح الجمل: ١/ ٢٧، وينظر نماذج أخرى للتأويل: ١/ ١٨٨، ١٨٩،٢٦٥، ٢٧٨، ٣٢٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤٥٠، ٢/ ٤٤، ٤٥، ٧٩، ٢٦٩، ٣٩٤، ٥٦٩، ٦١١، ٦١٢
(٨٧) ينظر لسان العرب: ٣٩/١، مادة (قدم)، و٣٥٥٣/٥، مادة(أخر).
(٨٨) ينظر ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي: ص ١٦٥.
(٨٩) ينظر الأصول :٢/ ٢٢٣- ٢٥٦.
(٩٠) ينظر: الكتاب٢/ ١٢٧- ١٢٨، والأصول ١/ ٦٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٣، والارتشاف : ٥/ ٢٢٦٧-٢٢٧٣.
(٩١) ينظر معاني القرآن للأخفش :٥١٧، وشرح الجمل١/ ٥٥٤، وشرح التسهيل١/ ٢٧٣- ٢٧٤
(٩٢) سورة الإنسان، آية: ١٤
(٩٣) ينظر شرح الجمل:١/ ٥٥٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣٣، وأوضح المسالك ١٩٩/١.
(٩٤) ينظر البحر المحيط: ٨/ ٣٨٨.
(٩٥) يُنظر البحر المحيط: ٨/ ٣٨٨، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٤٨٢.
(٩٦) ينظر المقاصد الشافية: ٤/ ٥١٤.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

(٩٧) يُنظر الكتاب: ٢/ ١٧٦- ١٧٧، والخصائص١/ ٨٣، وشرح المفصل ٤/ ٣٩٦، المغني ٥/٤٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٤.

(٩٨) ينظر المقتضب: ٢/ ١٤٨- ١٤٩، والأصول ١/ ١١٧، والإيضاح العضدي ١١٣-١١٤، والمفصل ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٦- ١١٠٧، وشرح التسهيل٣/ ١٥

(٩٩) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧

(١٠٠) سورة التوبة، آية: ٣٦

(١٠١) بيت من الوافر لجرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ﷺ وهو في: ديوانه ١٠٧، والإيضاح العضدي ١١٤، والمفصل٢٧٣، شرح المفصل٤/٣٩٦، وشرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٧، وشرح التسهيل٣ /١٥

(١٠٢) ينظر شرح الجمل: ١/ ٦٠٦، والمقرب ١/ ٦٨- ٦٩.

(١٠٣) ينظر شرح الجمل: ١/ ٦٠٦

(١٠٤) ينظر الكتاب:١/ ٤٨ - ٤٩، والمقتضب ٤/ ٩١، والهمع١/٣٧٨.

(١٠٥) ينظر شرح التسهيل١:/ ٣٥٦- ٣٥٧.

(١٠٦) بيت من الوافر للقطامي وهو في: ديوانه ٣١ ، والأصول١/ ٨٣، والمفصل٢٦٣، وشرح المفصل٤/٣٤٠، وشرح الكافية ٢/ ١٠٥٧، والتذييل والتكميل٤/١٨٥، والمغني٥/ ٣٧٠، اللغة: ضباعا مرخم ضباعة، وهي ابنة زفر بن الحارث الكلامي.

(١٠٧) ينظر شرح الجمل:١/ ٣٥٤- ٣٥٥.

(١٠٨) ينظر المقتضب:٤/٩١، والأصول ١/ ٨٤، والإيضاح العضدي١١٦-١١٧، والمغني٥/ ٣٧٠.

(١٠٩) ينظر شرح المفصل: ٤/٣٤٠.

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبه، حققه وعلق على حواشيه:محمد الدّالي- مؤسسة الرسالة.
- الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي، لحسن محمد حسن مفرق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي الهَرَوي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق:الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

●الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله أفندي البستاني، بيروت، الطبعة ١٩٠١م.
●الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
●التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠م.
●التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
●التعريفات، للشريف الجرجاني، مكتبة لبنان– بيروت، الطبعة ١٩٨٥م.
● تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
●الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرداي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
●خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الرابعة١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
●الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية– مصر، الطبعة الثانية.
●دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث– القاهرة.
●ديوان جرير، دار بيروت– بيروت، الطبعة ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
●ديوان علقمة بن عبدة الفحل، جمع وشرح السيد أحمد صقر، المطبعة المحمودية– القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ– ١٩٣٥م.
●ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة– بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.
●ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية– القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
●رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.
●شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية– بيروت، الطبعة الثانية.
●شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ– ١٩٥٥م.
●شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة– مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
●شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
●شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون– دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
●شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية – مصر.
●شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق: رحيم صخي التويلي، وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة ١٩٧٥م.
●ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي، لمها محمد عبده حسن، مجلة دراسات حوض النيل، مجلة ٨، العدد

١٦، ٢٠١٤م.
●كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، الطبعة الثالثة.
●الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة– بيروت، الطبعة الثالثة.
●لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف– القاهرة، الطبعة ١١١٩م.
●مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد، مكتبة الخانجي– القاهرة.
●مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف– مصر، الطبعة الثانية.
●مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبي– القاهرة.
●مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور عبد الله الخثران، هجر– الطبعة الأولى ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
●معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
●معاني القران وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
●معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب– بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
●مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي– الكويت، الطبعة الأولى.
●المفصل في علم العربية،للزمخشري، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية.
●المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
●المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الاسلامي– مصر، الطبعة ١٤١٥هـ– ١٣٩٩هـ.
●المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.
●النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: الاستاذ رشيد بلحبيب، الطبعة ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
●هَمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

Sources and References

- **Adab al-Katib**, by Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah, edited and annotated by Muhammad al-Dali, Al-Resalah Publishing House.
- **Al-Adillah al-Nahwiyah al-Ijmaliyyah in Ibn Asfur's Major Explanation of Al-Zajjaji's Sentences**, by Hasan Muhammad Hasan Mafraq, Master's Thesis, Umm Al-Qura University, 1429 AH - 2008 AD.
- **Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab**, by Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Dr. Rajab Osman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.

- **Al-Azhiyyah in the Science of Letters**, by Ali al-Harawi, edited by Abdul-Muin al-Mallouhi, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 2nd edition, 1413 AH - 1993 AD.
- **Usul al-Tafkir al-Nahwi**, by Dr. Ali Abu al-Makarem, Dar Gharib, Cairo, 1st edition, 2007 AD.
- **Al-Usul: An Epistemological Study of Linguistic Thought among Arabs**, by Dr. Tammam Hassan, Alam Al-Kutub, Cairo, 1420 AH - 2000 AD.
- **Al-Usul in Grammar**, by Ibn al-Sarraj, edited by Dr. Abdulhussein al-Fatly, Al-Resalah Publishing House, Beirut, 3rd edition, 1417 AH - 1996 AD.
- **Arabic Grammar Foundations in the View of Grammarians and the Opinion of Ibn Mada in Light of Modern Linguistics**, by Dr. Muhammad Eid, Alam Al-Kutub, Cairo, 4th edition, 1410 AH - 1989 AD.
- **I'rab al-Quran**, by Abu Jaafar al-Nahhas, edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, Alam Al-Kutub, 2nd edition, 1405 AH - 1985 AD.
- **Al-Iqtadab in Explaining Adab al-Katib**, by Ibn al-Sayyid al-Batalyawsi, edited by Abdullah Afandi al-Bustani, Beirut, 1901 AD.
- **Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayn al-Basriyyin wal-Kufiyyin**, by Abu al-Barakat Abdulrahman al-Anbari, edited by Dr. Jouda Mabrouk Muhammad Mabrouk, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 2002 AD.
- **Al-Tadhil wal-Takmil in Explaining Kitab al-Tashil**, by Abu Hayyan, edited by Hasan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
- **Al-Tasrih bi Mudun al-Tawdih in Grammar**, by Khalid bin Abdullah al-Azhari, edited by Muhammad Basil Ayun al-Sud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1421 AH - 2000 AD.
- **Al-Ta'rifat**, by Al-Sharif al-Jurjani, Lebanon Library, Beirut, 1985 AD.
- **Tafsir al-Bahr al-Muhit**, by Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Adel Ahmed Abdulmawjud and Ali Muhammad Muawwad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD.
- **Al-Jana al-Dani in Letters of Meaning**, by Hassan bin Qasim al-Mardawi, edited by Fakhruddin Qabaa and Muhammad Nadim Fadil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.
- **Khizanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-Arab**, by Al-Baghdadi, edited by Abdul Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th edition, 1418 AH - 1997 AD.
- **Al-Khasa'is**, by Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Kutub al-Misriyah, Egypt, 2nd edition.
- **Studies of the Quranic Style**, by Muhammad Abdul Khaliq Adhima, Dar Al-Hadith, Cairo.
- **Diwan of Alqamah bin Abadah al-Fahl**, collected and explained by Al-Sayyid Ahmad Saqr, Al-Mahmoudia Press, Cairo, 1st edition, 1353 AH - 1935 AD.
- **Diwan of Al-Hudhaylites**, Egyptian Book House, Cairo, 2nd edition, 1995 AD.
- **Rasf al-Mabani in Explaining Letters of Meaning**, by Al-Malaqi, edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 3rd edition, 1423 AH - 2002 AD.
- **Explanation of Kitab al-Tashil**, by Ibn Malik, edited by Dr. Abdulrahman Al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtun, Hajar for Printing, Egypt, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
- **Explanation of Al-Zajjaji's Sentences**, by Ibn Asfur, edited by Dr. Sahib Abu Janah, Alam Al-Kutub, 1st edition, 1999 AD.
- **Explanation of Al-Mufassal**, by Ibn Yaish, Al-Muniriya Printing Administration, Egypt.
- **Poetry of Abu Hiyyah al-Namiri**, collected and edited by Rahim Sakhi Al-Tawili, Ministry of Culture and Information, 1975 AD.
- **Kitab Sibawayh**, by Abu Bishr Amr bin Qunbur, edited by Abdul Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition.

Al-Kashshaf about the Realities of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation, by Al-Zamakhshari, edited by Khalil Mamoun Shiha, Dar Al-Maarifah, Beirut, 3rd edition.

Lisan al-Arab, by Ibn Manzur, edited by Abdullah Ali Al-Kabir, Muhammad Ahmad Hasballah, and Hashim Muhammad Al-Shadhli, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 1119 AD.

Majaz al-Quran, by Abu Ubaydah Ma'mar bin al-Muthanna, edited by Dr. Muhammad Fouad, Al-Khanji Library, Cairo.

Majalis Tha'lab, by Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab, explained and edited by Abdul Salam Harun, Dar Al-Ma'arif, Egypt, 2nd edition.

Abridged in the Rare Quranic Verses from the Book Al-Badi', by Ibn Khauliwayh, edited by Bergstraesser, Al-Mutanabbi Library, Cairo.

Terminology of Kufan Grammar, by Dr. Abdullah Al-Khuthran, Hajar, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.

Meanings of the Quran, by Al-Akhfash, edited by Dr. Huda Mahmoud Qaraa, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.

Meanings of the Quran and its Parsing, by Al-Zajjaj, edited by Dr. Abdul Jalil Abdul Shalaby, Alam Al-Kutub, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.

Meanings of the Quran, by Al-Farra, edited by Muhammad Ali al-Najjar and Ahmed Yusuf Najati, Alam Al-Kutub, Beirut, 3rd edition, 1403 AH - 1983 AD.

Mughni al-Labib on the Books of Parsing, by Ibn Hisham, edited by Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, Arab Heritage, Kuwait, 1st edition.

Al-Muqtab, by Al-Mubarrad, edited by Muhammad Abdul Khaliq Adhima, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Egypt, 1415 AH - 1399 AH.

Al-Muqarrab, by Ibn Asfur, edited by Ahmad Abdul Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, 1st edition, 1392 AH - 1972 AD.

Nukat in the Interpretation of Sibawayh's Book, by Al-A'lam Al-Shantamari, edited by Professor Rashid Belhabib, 1420 AH - 1999 AD.

Ham' al-Hawami' in Explaining Jam' al-Jawami', by Al-Suyuti, edited by Ahmad Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.